مستقبل السلام

مستقبل السلام بين الشمال والجنوب، أو الانفصال والوحدة، ثم موضوع السودان برمته، والتمرد في دارفور، أو شرق السودان، سوف يتأثر بالضرورة بغياب جارانج، فخيار الوحدة لا يروق لِـ(سيلفا كير)، ولكن في هذا الصدد فإن الضغط الأمريكي والغربي ربما سيجعل (سيلفا كير) يفكر قبل أن ينحو هذا المنحى الذي سوف يتقرر بعد ست سنوات فمصالح الولايات المتحدة تقتضي وجود سودان ضعيف تحت التفكيك، وليس مفككاً؛ لأن التفكيك سيطلق العنان أولاً لقوى الإرهاب والتطرف في غياب حكومات قوية، وصحيح أن تفكيك السودان سيضر مصر كثيراً وهذا هدف إسرائيلي وأمريكي تقليدي، ولكن المحصلة حتى الآن في اتجاه استمرار وجود سودان موحد ضعيف سيستنزف السودان، ويستنزف مصر، وكذلك المصالح البترولية تقتضي استمرار توحد السودان، ولكن مع الضعف.

وبديهي أن مصر - أو من المفروض - أنها تراقب ذلك جيداً، وهي تمتلك الكثير من أوراق اللعب في المنطقة والسودان.

ومن ناحية أخرى فإن هناك قوى جنوبية أخرى من داخل قبيلة الدنكا نفسها، ومن خارجها، حيث يتشكل الجنوب بصفة أساسية من ثلاث قبائل "الدنكا - النوير، الشلك" وبديهي أن كلاً من قبيلتي الشلك والنوير لا تريدان انفراد الدنكا ولا الحركة الشعبية لتحرير السودان بأمور الجنوب، وهناك حركات أخرى - انفصالية - يقودها (رياك مشار) من قبيلة النوير، و(لام أكول) من قبيلة الشلك، وكان هؤلاء قد دخلوا في معارك مع جارانج أكثر من مرة، ونسقوا أحياناً مع حكومة السودان ضده، والمسألة بهذا الشكل معقدة، وبديهي أن (سيلفا كير) لا يمتلك خبرة ودهاء جون قرنق لتحييد هذه الصراعات وحسمها لصالحه، كما لا يملك علاقات جارنج الدولية والإقليمية؛ بل وفي

السودان ذاته حيث كان جارانج يقدم نفسه للجميع على أنه ليس انفصالياً، ولكن مجرد قائد وطني علماني، يريد بناء سودان علماني موحد، وقد نجح إلى حد كبير في فترات كثيرة في عمل تحالف مع الأمة والاتحاد والأحزاب الصغيرة في الشمال للضغط على الحكومة.

ما بين تفاعلات الجنوب مع بعضه البعض، وتفاعلات الواقع الدولي والإقليمي، ورؤية (سيلفا كير) ذاته وخياراته، وقبوله أو عدم قبوله للنصائح الدولية والإقليمية سوف تتبلور وحدة السودان، وشكله في غضون السنوات القادمة.

* * *

التدخل الأمريكي في دارفور.. أو خطة الكنيسة المضطهدة!

رغم أنه من المعروف أن أهل دارفور كلهم مسلمون تقريباً إلا أن التحركات الكنسية الأمريكية والأوروبية للتدخل في دارفور تحمل اسم الكنيسة المضطهدة، ومن أنشط الداعين إلى التدخل الأمريكي في دارفور هو الحاخام اليهودي ديفيد سالبرستين والقس تشارلز كولسن، وهو من الإنجيليين المتشدّدين. وهو ما يكشف عن وجود مخطط إنجيلي صهيوني لتفكيك السودان لأسباب معروفة منها أن السودان يمثل أكبر عمق إسلامي في إفريقية، ويمتلك قدرة إنتاجية عالية يمكن أن تحقق الاكتفاء الذاتي في الغذاء للعرب، وربما للعرب والمسلمين، والسودان بالنسبة لمصر هو عمقها الحيوي، ومن يسيطر على السودان يمسك مصر من خصرها الحيوي. والسودان - كما هو معروف - يتصل بحدوده الجنوبية مع أوغندا وزائير، وغربا مع تشاد وإفريقية الوسطى، وشمالاً مع مصر وليبيا، ومن ثم فإن تفكيك السودان واحتلاله أو السيطرة عليه أمريكياً، ومن ثم صهيونياً يؤدي إلى أهداف إستراتيجية خطيرة، فهو يفتح الباب واسعاً أمام عمليات السيطرة والتنصير في إفريقية، ويحقق حاجزاً بين الشمال

العربي الإفريقي المسلم وباقي إفريقية، وهذا هدف أمريكي صهيوني معروف. كما أنه يحقق لأمريكا نفوذاً في القرن الإفريقي، مما يضمن لها وجوداً بحرياً وعسكرياً في محيطات وبحار يمكن أن تكون بديلاً للإخفاق الأمريكي في السودان.

المخطط الأمريكي للسيطرة والتدخل في دارفور ليس جديداً؛ فالكونجرس الأمريكي استصدر قرار "سلام السودان" لدفع الإدارة الأمريكية نحو التدخل في دارفور، اعتمادا على مزاعم كاذبة، كما تم وضع (٥١) مسؤولاً سودانياً على قوائم المطلوبين للمحاكمة بسبب مزاعم التطهير العرقي في دارفو.

والملاحظ أن التشدد والتعنت الذي يبديه زعماء حركات التمرد في دارفور كان بتوجيه أمريكي مباشر، زيادة على أن القوى الكنسية والصهيونية في الولايات المتحدة أنفقت على استقدام عدد من زعماء التمرد للتجول في الولايات المتحدة وإقناع الرأي العام الأمريكي بوجود تطهير عرقي هناك؛ ليتم الضغط على الإدارة الأمريكية في هذا الاتجاه، وتسهيل حصولها على التأييد الشعبي عند تنفيذ هذا التدخل.

وكانت قوات من الاتحاد الإفريقي بدأت بـ (٤٥٨) جندي عام ٢٠٠٤، وانتهت إلى حوالي (٧٧٣١) جندي الآن، قد نجحت في تحقيق قدر معقول من النجاحات في مهمتها في دافور، على الرغم من أن حركات التمرد مارست ضدها كل أنواع المضايقات بالإغارة على مواقعها وإثارة المشاكل في مناطق تواجدها، إلا أن ذلك لم يؤد إلى إخفاق تلك القوات، مما دفع الولايات المتحدة إلى منع التمويل الدولي لها - تحتاج إلى ميزانية قدرها (٤٦٦) مليون دولار سنوياً - وضغطت الولايات المتحدة على الدول الإفريقية لمنع تمويل الاتحاد الإفريقي لتلك القوات، الأمر الذي يعني انسحابها في النهاية، ثم صدور قرار من مجلس الأمن بإحلال قوات دولية - تحت رعاية أمريكية - بدلاً منها.

وبديهي أن الولايات المتحدة قد تفكر في الطلب من العرب تمويل القوات الدولية، أي احتلال السودان أمريكياً على نفقة العرب. والمسألة هنا تحتاج إلى تحرك عربي إسلامي لدفع أموال للقوات الإفريقية لتستمر في مواقفها، ولكن حتى هذا ربما لا يكون كافياً، ما لم يكن هناك موقف سياسي عربي إسلامي داعم للسودان، ليس من أجل السودان فقط - وهو يستحق ذلك - ولكن أيضاً من أجل مصالح العرب والمسلمين. ولأن الولايات المتحدة كانت تدرك إمكانية التحرك المصري - دفاعاً عن النفس - لإفشال مخطط التدخل الأمريكي؛ فإن الإدارة الأمريكية تحركت في أكثر من اتجاه، منها دفْع بعض أقباط المهجر إلى تقديم شكوى إلى الأمم المتحدة، وقبول هذه الشكوى بدعوى اضطهاد الأقباط في مصر، للتلويح لمصر بإمكانية تدويل المشكلة القبطية إذا لم تسكت في الموضوع السوداني، كما أن الولايات المتحدة كانت قد نجحت في دفع الدول الإفريقية إلى حرمان السودان من رئاسة الاتحاد الإفريقي في دورته التي انعقدت بالخرطوم يومي ٢٣، ٢٤ يناير ٢٠٠٦، وسعت أيضاً إلى الضغط على الدول العربية لنقل القمة العربية المزمع عقدها في نهاية مارس ٢٠٠٦ من الخرطوم إلى عاصمة عربية أخرى.

من ناحية أخرى فإن الإدارة الأمريكية بذلت جهداً كبيراً في تحقيق اختراق داخل القوى السياسية السودانية، بل وقطاع من الجنوبيين لقبول ذلك، إلا أن الموقف السوداني لا يزال يرفض ذلك بحزم، بل إن الرئيس السوداني عمر البشير هدد بتحويل دارفور إلى مقبرة للأمريكيين.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك المال والسلاح والقوة والنفوذ السياسي لتحقيق التدخل في دارفور عن طريق قوات دولية؛ إلا أن المسألة ليست نزهة بالتأكيد، فهناك جمعيات ومنظمات إسلامية جهادية سودانية أعلنت أنها سوف تقاوم، والحكومة السودانية يمكن أن تحشد الشعب السوداني

في هذا الصدد؛ بل ويمكن لحركات أخرى خارج السودان أن تستفيد من دخول الأمريكان إلى دارفور للتواجد فيها وفي المنطقة، وزيادة رقعة نفوذها في أمريكا.

وهكذا فإن المسألة ليست ذات اتجاه واحد، ولن تكون مهمة القوات الأمريكية في دارفور مجرد نزهة؛ بل يمكن للسيناريو العراقي أن يتكرر على ساحة دارفور بكل تفاصيله، لو تجرأت واشنطن وغامرت بالتدخل المباشر هناك!

* * *

الإساءة إلى الإسلام في الغرب

حرية تعبير أم وجدان صليبي

لوحظ في السنوات الأخيرة ارتفاع نبرة الإساءة إلى الإسلام والهجوم على رموزه في الأوساط الثقافية والفكرية بل والسياسية في الغرب. وفي الحقيقة فإن الكيد للإسلام والإساءة له ليس أمراً جديداً على الغرب، الجديد فقط هو ارتفاع تلك النبرة والأمر لا يرتبط هنا بحالة رد الفعل المزعومة بسبب أحداث ١١ سبتمبر ولكنه يضرب في جذور تلافيف العقل الغربي قبل سبتمبر ٢٠٠١ وبعده، فالجندي الإيطالي الذي كان يذهب إلى ليبيا لاحتلالها كان ينشد لأمه " أماه.. أتمي صلاتك.. لا تبك، بل أضحكي وتأملي، أنا ذاهب إلى طرابلس، فرحاً مسروراً سأبذل دمي في سبيل سحق الأمة الملعونة، سأحارب الديانة الإسلامية، سأقاتل بكل قوتي لمحو القرآن[1].

وكتبت جريدة فرنسية سنة ١٩٢٦ تقول " لقد استسلم عبد الكريم

(١) محمد جلال كشك.. القومية والغزو الأمريكي.

الخطابي من غير شروط، وخضع لحماية فرنسا، ذلك ما كنا نبغي، فالحادث مهم، فهو يضرب الإسلام في الصميم وبوسعنا الآن أن نفتك بهذا الدين الفتك الذريع[١].

والجنرال بيجو القائد العسكري الفرنسي في الجزائر حدد هدف الغزو " أن أيام الإسلام الأخيرة في الجزائر قد اقتربت "، وكان يقتل الرجال والنساء ويأتي بالأطفال ويسلمهم إلى القسيس بريمو " الذي صاحب الغزو الفرنسي " قائلاً له " حاول يا أبت أن تجعلهم مسيحيين "، ويلخص نفس الجنرال المسألة بكاملها قائلاً " إن العرب لن يكونوا لفرنسا إلا حينما يصبحون مسيحيين "[٢].

وقبل ذلك فإن المسألة برمتها يلخصها قول الأب أربان الثاني مفجر الحروب الصليبية في مجمع كلير مونت عام ١٠٩٥ م " أيها الجنود المسيحيون... اذهبوا وخلصوا البلاد المقدسة من أيدي الأشرار، اذهبوا واغسلوا أيديكم بدماء أولئك المسلمين الكفار "[٣].

نحن إذن أمام وجدان صليبي وعداء وحقد على الإسلام قديم جديد وليست عملية الإساءة إلى الإسلام إلا الجزء الطافي من جبل الجليد بل إن عملية محاولة اجتثاث الإسلام ذاته هي محاولة لم تتوقف قط منذ مئات السنين وشهدت عمليات إبادة، مذابح تبشير، حرب ثقافية - غزوات... إلخ.

وأعتقد أن السبب الرئيسي لتلك المحاولات المستمرة لتشويه الإسلام والإساءة إلى رموزه بالإضافة إلى الحقد الصليبي المعروف هو

(1) 28 /5/1926 - da depeche de constasntine.

(٢) د/ محمد مورو - الجزائر تعود لمحمد - المختار الإسلامي - ١٩٩٢.

(٣) د/ سيد عبد الفتاح عاشور - الحروب الصليبية - مكتبة الأنجلو المصرية.

نوع من الهزيمة الداخلية في العقل المسيحي الغربي فالخوف من انتشار نور الإسلام، وبسبب صحة العقيدة الإسلامية بكل المقاييس العقلية والنفسية والعلمية والأدبية دفعت دهاقنة الغرب لمحاولة تشويه الإسلام ومن ثم حجب نوره عن أعين الأوروبيين.

والإساءة إلى الإسلام لا تتم في الغرب فقط، بل يقوم بها أيضاً عملاء محليين يدفع لهم الغرب هذا الثمن من الأموال والجوائز والمنح العلمية والأدبية... إلخ، وهؤلاء ما هم إلا طابور خامس يردد أقول مستشرقي الغرب كالببغاء، وهم بالطبع لا يحظون باحترام أهاليهم، ولا احترام الغرب ذاته لأنهم مجرد عملاء.

بالنسبة لنا كمسلمين فإن الإساءة إلى الإسلام هي نوع من الكفر البواح، ولا علاقة لها من قريب أو بعيد بحرية التعبير المزعومة، وتقتضي بالطبع عقوبة يقررها العلماء المسلمون ولكن الغرب يزعم أن حرية التعبير هي الدافع وراء هذا السيل من الإساءات للإسلام، وأنه من ثم لا يستطيع أن يصدر قرارات إدارية بمنع ذلك لأن ذلك يتعارض مع حرية التعبير المزعومة، وفي الحقيقة فإن ذلك كذب وخداع، فحرية التعبير المزعومة تلك لم تمنع بلداً كفرنسا من مصادرة كتب أحمد ديدات في فرنسا ولم تمنع من محاكمة روجيه جارودي لمجرد أنه شكك في أرقام الضحايا اليهود في أفران هتلر.

وهي أمور تدخل في باب السب والقذف وليس حرية التعبير، نفس الأمر ينطبق على تصريحات قساوسة النصارى في أمريكا أمثال بات روبرتسون وجارى فالويل الذي وصف رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم بالهمجية والعدوان، وتنطبق على حاخامات اليهود من أمثال " عوفاديا يوسف " الذي وصف المسلمين بالصراصير والحشرات التي

ينبغي سحقها بالأقدام.

الإساءة للإسلام لم تتوقف عند هذا الحد، ولكنها وصلت إلى تمزيق المصاحف وتلويثها بالنجاسات والسير عليها بالأقدام في معسكر جوانتانامو - واعترفت الإدارة الأمريكية بذلك!!. وكذلك نفس الشيء في سجن " مجدو " الإسرائيلي، الأمر الذي دفع المعتقلين الفلسطينيين إلى الإضراب عن الطعام لوقف الإساءة إلى رموز الإسلام.

والحملة الصحفية في الدانمارك والتي تم فيها التطاول على الإسلام ورسول الإسلام تأتي في نفس الإطار فإذا إعترض المسلمون زعمت حكومات الغرب أن ذلك خارج إطار سلطاتها لأنه يدخل في باب حرية التعبير المزعومة، والحقيقة أنه سب وقذف حتى بمعايير الغرب وقوانينه ذاتها.

والحديث الغربي عن الحرية والديمقراطية أصبح حديثاً مفضوحاً، بعد ما حدث في جوانتانامو وأبو غريب وقلعة جانجي بأفغانستان وغيرها مما رصدته واعترفت به منظمات حقوقية دولية لا يمكن اتهامها بالانحياز إلى الإسلام مثلاً.

ولكن على أي حال سنجاري الغرب في أكاذيبه حول حرية التعبير، ونقبل أن نأخذ بمعاييره مؤقتاً للحكم على سبل الإساءات للإسلام في الغرب.

فالمدعو سلمان رشدي مثلاً الذي احتفى به الغرب ومنحه الحماية والجوائز والتقدير لم يقدم كتاباً مثلاً في مناقشة الأفكار الإسلامية بل قدم قذفاً صريحاً في حق أمهات المؤمنين رضوان الله عليهم، وأساء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة وافترى على الجميع

افتراءات منحطة وكلها أمور تخضع للعقوبة في أي قانون غربي، فحرية التعبير غير السب والقذف والافتراء والكذب بالطبع.

نفس الأمر ينطبق على المدعوة " تسليمة نسرين " وهي كاتبة بنغالية الأصل حذت حذو سلمان رشدي.

في الإطار نفسه سمعنا تصريحات من رئيس الوزراء الإيطالي " بيرلسكوني " الذي وصف الحضارة الإسلامية بالانحطاط والكاتبة الإيطالية " إيريا فلاشيا " التي وصفت الإسلام بكل الأوصاف المنحطة من أنه دين متخلف ووثني وعدواني بل ومقيت!!.

والحقيقة المريرة أن هناك أولاً ضعف عام لدى المسلمين وحكوماتهم وجماعاتهم وهيئاتهم الدينية والدبلوماسية على حد سواء تغري الآخرين بامتهان المقدسات الإسلامية والإساءة إلى الرموز الدينية ووصل الأمر إلى حد الدعوة لضرب الكعبة الشريفة وهدم مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، وهي دعوة تكررت كثيراً في الصحف الأمريكية.

والسؤال الآن... أين الحكومات العربية، أين الأزهر أين المؤسسات الدينية... أين منظمات المجتمع الأهلي التي تقيم الدنيا وتقعدها إذا حدث اعتداء مزعوم على مسيحي أو يهودي!!.

أين المعتصم الذي سير الجيوش لمعاقبة الرومان لمجرد الاعتداء على سيدة واحدة مسلمة، والتي هتفت في عمورية " وامعتصماه " فاستمع إليها الخليفة المعتصم في بغداد على بعد مئات الأميال، واستجاب لندائها ولكن حكام العرب والمسلمين لم يعد فيهم معتصم ولا حول ولا قوة إلا بالله.

{ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الكَافِرُونَ } [التوبة: ٣٢].

* * *

انتخابات رئاسيّة تعدديّة... ولكن..!!

تجري الانتخابات الرئاسية في مصر بين أكثر من مرشح، وهذا يحدث لأول مرة في تاريخ البلاد. وهي خطوة إلى الأمام بلا شك.. ولكن الكثير من الملاحظات تبدو للوهلة الأولى بما يفرّغ هذه التعددية من مضمونها؛ فعلى سبيل المثال فإن عدداً كبيراً من المرشحين المستقلين سحبوا أوراق الترشيح وتقدموا من ثم للجان الترشيح، ولكن أحداً منهم لم تُقبل أوراقه لافتقادها شرطاً أساسياً - ومستحيل التحقق عملياً - وهو الحصول على تزكية من (٢٥٠) عضواً من مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية في (١٤) محافظة على الأقل، وهكذا فقد حرم القانون المستقلين عملياً من المشاركة في الانتخابات، ولا شك أن حرمان المستقلين من هذا الحق كان مقصوداً لتفريغ تلك التعددية من مضمونها؛ لأنه كان من الممكن أن يحظى هؤلاء المستقلون أو واحد منهم على الأقل على نوع من إجماع المعارضة الرسمية وغير الرسمية، أو تقوم جماعة الإخوان مثلاً "قوة المعارضة الرئيسة" بترشيح أحد المستقلين ثم تقف خلفه، ولا شك أن ذلك كان سيعطي الانتخابات طعماً مختلفاً، ويحوّلها إلى معركة حقيقية، وليس مجرد ديكور لتجميل إعادة انتخاب الرئيس مبارك.

- إن الذين سُمح لهم بخوض المعركة كانوا من مرشحي الأحزاب - بعض الأحزاب - طبعاً - إذ قاطعت الأحزاب الكبيرة هذه الانتخابات، ومن ثم فإن المعركة كانت محسومة سلفاً، وهو ما دفع كل الحركات

ذات التأثير والقوى السياسية الفاعلة أو التي لديها قدر لا بأس به من الفاعلية إلى مقاطعة الانتخابات، ونلاحظ أن القانون استثنى - لمرة واحدة - مرشحي الأحزاب من شرط الحصول على تزكية الـ (٢٥٠) من أعضاء مجلسي الشعب والشورى والمحليات.

- إن كل من تقدم للترشيح من مرشحي الأحزاب، كانوا من الأحزاب شبه المؤيدة للحكومة، ومن ثم فإن البرامج تشابهت والإثارة افتقدت تماماً؛ بل إن بعض مرشحي تلك الأحزاب كان يستهدف الحصول على الدعم المالي والإعلامي المتاح لكل مرشح لصالح حزبه في حالة حسن النية ولصالح نفسه في حالات أخرى.

وقد ردّد المراقبون عدداً من الانتقادات على العملية الانتخابية ومقوماتها كالتالي:

- أن الرئيس المصري حسني مبارك قد استخدم منشأة حكومية، وعقد اجتماعاً حضره كل المسؤولين الرسميين، ونقلته أجهزة الإعلام الرسمية على نطاق واسع، في إعلان ترشيحه مما عده المنتقدون نوعاً من الخروج على القانون الذي يحظر ذلك.

- أن الرئيس المصري قدم برنامجاً انتخابياً مستقبلياً - وهذه نقطة إيجابية - إذ كان يكتفي عادة بالقول: إن منجزاته السابقة هي برنامجه الانتخابي، إلا أن قراءة هادئة لذلك البرنامج الانتخابي يعطي الانطباع بأن فيه قدراً من السلبية أو عدم الوضوح؛ فالحديث عن إلغاء قانون الطوارئ جاء عن طريق الوعد باستبداله بقانون مكافحة الإرهاب، وبديهي أن قانون مكافحة الإرهاب مثل قانون الطوارئ يمكن استخدامه ضد السياسيين بلا مسوّغ عن طريق اتهامهم مثلاً بتسويغ الإرهاب أو نشر أمور تضرّ بالسلم الاجتماعي... إلخ، وهي قضايا وأمور مطاطة

جداً، وفي تلك الحالة فإن القانون الجديد سيكون أشد وطأة وقسوة، بمعنى أن المسألة ستزداد سوءاً وليس العكس، والحديث عن علاج مشكلة البطالة حديث خيالي؛ فالمسألة لا تكون بالنوايا الطيبة، ولكن وفق إجراءات شاملة وجذرية تمس طريقة إدارة الاقتصاد برمته، والحديث عن محاربة الفساد حديث غريب؛ فما الذي يمنع الرئيس مثلاً من محاربة الفساد فوراً، والآن وليس بعد الانتخابات مثلاً، أما الحديث عن دعم دور مجلس الوزراء أو الفصل الحقيقي بين السلطات هو نوع من النقد لسياساته السابقة طوال (٢٤) عاماً، ومن ثم فهي تخصم من مصداقيته ولا تزيدها.

- وقد لوحظ غياب الوعد بتحديد مدة الرئاسة في مصر لفترة واحدة أو فترتين فقط، وهو مطلب شعبي مصري يحلم به المصريون.

على مستوى الفعاليات السياسية والاجتماعية والدينية فإن القوى السياسية الكبرى التقليدية والحديثة مثل الإخوان المسلمين، الناصريين، حركة كرامة، كلها دعت إلى مقاطعة الانتخابات، وعدّت وعود الرئيس مبارك حول محاربة الفساد والبطالة، وتطوير وضع الحريات، وإلغاء القيود هو نوع من الكلام المطاط الذي سيتم تفريغه من مضمونه كما حدث في حالات كثيرة سابقة، ولكن في نفس الوقت فإن بعض المراقبين يرى أن الحركة السياسية في مصر قد حققت تقدماً حقيقياً على الأرض؛ فهناك تظاهرات علنية متكررة، وهناك حركة في النقابات وأندية هيئات تدريس الجامعات، والقضاة، وهناك صحف وحديث علني ومقالات وخطب تتحدث مباشرة عن الرئيس وابن الرئيس وزوجة الرئيس، وهي خطوط حمراء لم يكن من الممكن تجاوزها بسهولة.

على الجانب الآخر؛ فإن الرموز الدينية الرسمية أعلنت تأييدها للرئيس مبارك بطريقة أو أخرى مثل شيخ الأزهر ووزير الأوقاف والبابا شنودة بطريريك الكنيسة الأرثوذكسية، ولعل هذه النقطة من العلامات التي تستحق التأمل، فإذا كان إعلام النظام الرسمي، والقوانين الموضوعة تقول بضرورة عدم خلط الدين بالسياسة، فإن الحكومة نفسها هي التي تخلّت - وكانت تتخلّى دائماً - عن هذا الشعار المرفوع مع ملاحظة أن هناك خطورة شديدة في إعلان بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية ذلك؛ لأنه من المفروض أنه أب روحي فقط، وقوانين الكنيسة المصرية وتراثها التاريخي المعروف يفصل تماماً بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية - ما لقيصر لقيصر وما لله لله - وهذا يعني الخروج على التقاليد الكنسية وقوانينها الثابتة والتقليدية، والأخطر أن طاعة بطريرك الكنيسة واجبة على الاتباع وجوباً كاملاً، ومن ثم فإنهم سيشعرون بالإثم والخطيئة إذا ما خالفوا توجيهات البابا، وهذا طبعاً عكس توجيهات شيخ الأزهر أو وزير الأوقاف فهي دينياً غير ملزمة للمسلمين، ويمكن لأي مسلم مخالفتها دون الوقوع في الإثم أو الكفر والهرطقة، وهكذا فإن تدخل البابا في موضوع سياسي انتخابي هو تطور سلبي بكل المقاييس.

* * *

انتخابات مصر.. وغياب البعد الإسلامي

إذا كان من شبه المؤكد أن يفوز الرئيس المصري محمد حسني مبارك بالانتخابات الرئاسية؛ فإنه كان من المأمول أن تكون المعركة الانتخابية فرصة لإرسال رسائل شعبية إلى النظام المصري، بمعنى أن يشعر الرئيس أن هناك رغبات شعبية معينة يجب عليه احترامها أو أخذها في اعتباره حتى بعد فوزه،

وهذا بالطبع كان يقتضي وجود مرشحين أقوياء قادرين على حمل الرسالة الشعبية بقوة، ومن ثم إيصالها إلى النظام السياسي، وهذا لم يحدث لأن شروط الترشيح للانتخابات استبعدت عن عمد إمكانية ترشيح أي مستقل، ومن ثم حصرُ المرشحين في مرشحي الأحزاب السياسية، ورغم وجود أكثر من (٢٠) حزباً سياسياً في مصر إلا أن معظمها أحزاب صغيرة وهامشية وبلا تواجد واسع في الشارع المصري، وهكذا غابت إمكانية ترشيح مرشح تقف وراءه القوى السياسية الرئيسة في البلاد، الإسلاميون - القوميون، وكان عدد من الأحزاب والقوى السياسية قد أعلن مقاطعته للانتخابات الرئاسية مثل حركة "كفاية"، الحزب الديمقراطي الناصري وحزب التجمع الوطني التقدمي، وكذلك حزب الوفد الذي تراجع عن ذلك الموقف فيما بعد، ويُقال: إنه تم ممارسة ضغوط داخل الحزب على رئيسه الدكتور "نعمان جمعة" للتراجع عن ذلك الموقف؛ بل تم تهديده بترشيح شخص آخر من قيادات الحزب إذا لم يستجب لهذا الضغط، ويرى المراقبون أن الحكومة المصرية وعدت حزب الوفد بالسماح له بالحصول على عدد من المقاعد في انتخابات مجلس الشعب القادمة عقب الانتخابات الرئاسية في مقابل مشاركته في الانتخابات، وكذلك كان الموقف المعروف حتى وقتها من جماعة الإخوان المسلمين هو الميل إلى المقاطعة، وقد وعد رموزها وخاصة الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح في إطار التنسيق مع القوى السياسية الأخرى - حركة كفاية - حزب التجمع - الحزب الناصري، بمقاطعة الانتخابات، ولكن الإخوان المسلمين تراجعوا عن هذا الموقف فيما بعد، ودعوا إلى المشاركة في تلك الانتخابات مع التنبيه بعدم التصويت للرئيس حسني مبارك، ويُقال: إن هناك نوعاً من الاتفاق على ذلك مع الحكومة وحزب الوفد.

ضرب فكرة المقاطعة

المقاطعة، وعدم المقاطعة، الترشيح وعدم الترشيح كانت موضوعات لنقاش واسع داخل أروقة الشارع السياسي المصري؛ فالذين دعوا إلى المقاطعة اعتبروا أن شروط الترشيح خاصة بالنسبة للمستقلين تعجيزية، ومن ثم فمن الصعب تقديم مرشح قوي أمام الرئيس مبارك، وكذا من الصعب الاتفاق على مرشح حزبي يحظى بأكبر قدر من تأييد القوى السياسية المعارضة، وهكذا فإن المقاطعة أفضل؛ لأنه لو قاطعت القوى الإسلامية ممثلة في"الإخوان"، والقومية ممثلة في "الحزب الناصري" واليسارية "حزب التجمع" - ثم حركة كفاية؛ فإنه يمكن القول: إن كل أطياف القوى السياسية قد قاطعت، ومن ثم يمكن التشكيك في مشروعية النظام السياسي أمام العالم، وكذلك فإن الضمانات الانتخابية التي طلبتها القوى السياسية لسلامة العملية الانتخابية لم يتحقق منها إلا أقل القليل، وبالتالي فإن المشاركة هي نوع من الموافقة الضمنية على غياب تلك الضمانات وخاصة "إلغاء قانون الطوارئ".

الرأي القائل بالمشاركة كان يستند إلى أنه رغم عدم وجود ضمانات حقيقية للنزاهة، ورغم عدم دخول مرشحين مستقلين؛ فإن من الأفضل استغلال فترة الانتخابات، والتساهل الأمني والسياسي والإعلامي المرتبط بها في تعرية النظام، وتوعية الجماهير، ونشر برامج وأفكار الأحزاب السياسية والقوى السياسية في الشارع المصري.

ورغم أن فكرة المقاطعة كانت هي الأرجح في البداية إلا أن التطورات اللاحقة ضربت تلك الفكرة في مقتل؛ فالدكتور نعمان جمعة "حزب الوفد" أعلن عن ترشيح نفسه، ثم أعلن الإخوان المسلمون فيما بعد أنهم سوف يشاركون في الانتخابات، وبما أنهم القوة السياسية الأكبر بلا منازع في الشارع المصري فإن الزعم بوجود مقاطعة واسعة أصبح موضع شك، ورغم استمرار حركة كفاية

والحزب الناصري وحزب التجمع في المقاطعة إلا أن فكرة المقاطعة ذاتها تلقت ضربة هائلة بمشاركة الإخوان المسلمين في تلك الانتخابات، وترى تلك القوى السياسية "المقاطعة"، أن الإخوان نكثوا بعهدهم الذي قطعوه على أنفسهم، وأنهم أعطوا النظام مشروعية لا يستحقها؛ لأن النظام لم يكن يريد منهم سوى ضرب فكرة المقاطعة في مقتل لا أكثر ولا أقل؛ لأن حصول الرئيس على أغلبية أصوات الناخبين هو تحصيل حاصل تعرف الحكومة ودوائر الحزب الوطني كيف تحققها، وفي الحقيقة فإن أوساطاً "إخوانية" - من القواعد الصغيرة للإخوان خصوصاً - أبدوا امتعاضهم من موقف مكتب الإرشاد، ودعا بعضهم على شبكة الإنترنت بمحاسبة المرشد، ووصف بعضهم موقف الإخوان الداعي إلى المشاركة مع عدم التصويت للرئيس مبارك، ثم عدم تحديد أي مرشح للتصويت له من المرشحين الآخرين، وصف بعضهم هذا الموقف بأنه لا شيء على الإطلاق، بل هو ضرب لفكرة المقاطعة لا أكثر ولا أقل.

مرشحون أكثر علمانية!

الملاحظة الجديرة بالاهتمام في برامج وتصريحات ومواقف المرشحين للرئاسة، أن كل البرامج تركز على الوعود بحل مشكلة البطالة، تحسين الأداء الاقتصادي، بناء مساكن للشباب، رفع المرتبات للموظفين، إلغاء قانون الطوارئ... إلخ أي التركيز على القضايا الداخلية، مع غياب كامل لأي حديث عن الدور العربي أو القومي أو الإسلامي لمصر، وكذلك غياب الحديث عن مستقبل العلاقة مع إسرائيل وكامب ديفيد، والعلاقة مع الأمريكان والموقف من المسألة العراقية، ويمكننا أن نقول إجمالاً: إن الدكتور نعمان جمعة يطرح أفكاراً ليبرالية، أي أن المعركة مع النظام الحالي بين ما يمكن أن نصفه بشيء من التجاوز "ليبرالية وأكثر ليبرالية، أو علمانية وأكثر علمانية".

أما الدكتور أيمن نور؛ فإنه لا يخفي إعجابه بأمريكا، وهو لا يتحدث عن

الموضوع الإسرائيلي إلا في إطار زيادة مساحة "الكويز" أي المزيد من التطبيع معها، وهكذا يمكن أن نصف المعركة بين أيمن نور والنظام بأنها معركة بين التطبيع والأكثر تطبيعاً، أو المزيد من المهادنة مع أمريكا وإسرائيل.

ولا شك أن سير المعركة بهذه الطريقة يعطي انطباعاً خاطئاً بأن البعد الإسلامي والقومي والوطني ليست له أهمية كبيرة، وأن مطلب قطع العلاقات مع إسرائيل أو أمريكا أو دعم قضايا العرب والمسلمين ليست على أجندة اهتمام الشارع المصري، وهو ولا شك نوع من المقاطعة المقصودة، وربما كان ذلك في وعي من صمَّمَ المعركة بهذه الطريقة.

* * *

مستقبل القوى السياسية في مصر
في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية

ليس من المبالغة في شيء أن نقول أن ما حدث إبان الانتخابات وكذا نتائجها التي أعلنتها اللجنة المشرفة تحتاج إلى قدر كبير من التأمل لأنها تحمل دلالات جوهرية هامة يمكن من خلالها فهم مسار ومستقبل العمل السياسي في مصر، ومستقبل وحجم القوى السياسية فيها.

بداية يجب أن نعترف أن مساحة كبيرة جداً من الحريات والسماح بالنقد وعقد المؤتمرات وقول كل شيء قد حدث في الفترة الخاصة بالدعاية الانتخابية وكانت هناك تغطية شبه متوازنة من الإعلام الحكومى للحملة الانتخابية، ولا شك أن هذه إيجابية يجب الاعتراف بها، وكذا فان ما قيل عن تجاوزات في العملية الانتخابية لا يمكن أن يرقى إلى إحداث تغييرات جوهرية في النتائج، ومن ثم فان النتائج المعلنة قريبة جداً من الحقيقة وهذه إيجابية أخرى، بل يمكن أن نقول أن هذه الانتخابات كانت نزيهة إلى حد كبير، بل ربما كانت الانتخابات

النزيهة الوحيدة منذ عام ١٩٧٦ انتخابات برلمان ١٩٧٦ فهل يرجع ذلك إلى غياب مرشح إسلامى مثلاً، وهل يمكن أن نقول أن التزوير لا يكون إلا ضد مرشحين إسلاميين مثلاً، أيا كان الأمر فإنها كانت انتخابات.

نتائج الانتخابات كانت على النحو التالي، الرئيس مبارك حوالى ٨٨.٥ %، أيمن نور مرشح حزب الغد ٧.٥ %، نعمان جمعة مرشح حزب الوفد ٢.٩ % والباقون حوالى ١.١ % ولكن الأهم والأخطر هنا أن نسبة الحضور كانت حوالى ٢٣ % فقط أى أن حوالى ٧٧ % من الناخبين المقيدين في اللجان قد قاطعوا العملية الانتخابية، فهل يرجع ذلك إلى دعوة عدد من القوى لمقاطعة الانتخابات الحزب الناصري - حزب التجمع - حركة كفاية؟ أم أنه العزوف المصري التقليدي عن المشاركة في انتخابات محسومة سلفا، وهل عدم تزوير هذه الانتخابات سيشجع المصريين على المشاركة فيما بعد؟ الدلالة المهمة هنا هو أن عدد المقيدين في الجداول حوالى ٣٢ مليون مصري - من المفروض أن يكون المقيدون حوالى ٥٠ مليون مصري أى أن هناك حوالى ١٨ مليونا آخرين قد قاطعوا العملية مسبقا أو لم يشاركوا فيها، وهذا يعني أن النسبة التي حصل عليها الرئيس مبارك من مجموع الناخبين عموما - وليس الحاضرين كما ينص القانون - حوالي ١٣ % من هؤلاء، والباقون ٨٧ % خارج الحلبة وهذا ولا شك أمر له دلالاته الخطيرة.

بالنسبة لحزب الوفد، فإن نتائج هذه الانتخابات تعد ضربة قاصمة للحزب لأنه أولاً حزب عريق، ولأن له امتدادات تاريخية، ثم أنه حزب نشأ من ١٩٧٩ أي له أكثر من ٢٥ عاماً في الحياة السياسية، ومن ثم فإن حصوله على ٣ % من الأصوات هو بمثابة إعلان وفاة للحزب ما لم تحدث معجزة، وهي إعلان وفاة لرئاسة الدكتور نعمان جمعة للحزب أيضا، مع الأخذ في الاعتبار أن حزب الغد، وهو حزب ليبرالي مثل الوفد، بل إن مؤسسيه كانوا وفديين

أصلاً بمن فيهم الدكتور أيمن نور الذي بدأ حياته السياسية في الوفد، وهذا الحزب الذى نشأ عام ٢٠٠٣ فقط حصل على أكثر من ضعف أصوات الوفد، وهذا يعني أن حزب الليبرالية الرئيسي سيكون الغد وليس الوفد وزعيم المعارضة الليبرالية هو أيمن نور.

بالنسبة لحزب الغد، فإن حصول مرشحه على ٧.٥ % هو إنجاز كبير للحزب وللدكتور أيمن نور شخصيا، ولكن السؤال هنا هل كانت أصوات الإخوان المسلمين هي المرجحة لكفة أيمن نور على حساب نعمان جمعة؟ فالإخوان المسلمون أعلنوا المشاركة في الانتخابات وأعلنوا أنهم لن يؤيدوا الرئيس مبارك ثم أعلن الدكتور محمد حبيب نائب المرشد العام للإخوان المسلمين أن مرشح الغد هو الأقرب إليهم، وهل لو خصمت أصوات الأخوان التي ذهبت إلى أيمن نور هل كان سيتراجع إلى أقل من نعمان جمعة؟ وهل هذا الصوت الانتخابي للإخوان قد تضاءل إلى درجة أن جماهير الإخوان وحزب الغد تساوي فقط ٧.٥ %؟ أم أن قوة الإخوان التقليدية كانت عادة تستمد من ضعف الأحزاب الأخرى؟ وعندما تحرك الحزب الوطني بجدية ظهر الحجم الحقيقي للإخوان؟ لا شك أن تلك المفارقة ستكون في اعتبار الإخوان فيما بعد، خاصة أن الصراع في الشارع المصري في الانتخابات كان بين ليبراليين مع غياب الصوت الإسلامي والقومي والوطني.

الذين قاطعوا الانتخابات يشعرون بشيء من الندم رغم موقفهم المبدئي، فإذا كان الأستاذ رفعت العجرودي مرشح حزب الوفاق القومى قد قدم برنامجا قوميا، فهل حجم القوميين انخفض إلى أقل من كسر عشري في المائة، اعتقد أن مقاطعة الناصريين واليساريين وحركة كفاية للانتخابات كان لها أثر كبير في هذا الصدد، ولا شك أن الانطباع الكاذب بأن الشارع المصري بين ليبرالي وأكثر ليبرالية كان بسبب مقاطعة هؤلاء وتردد الإخوان المسلمين في مواقفهم

بين مقاطعة ثم مشاركة.

على كل حال فإن تلك القوى ستسعى بقوة إلى تعويض مافاتها وستحاول أن تثبت وجودها، الأمر الذي يعني أننا أمام مرحلة ساخنة من العمل السياسي في مصر.

* * *

الدلالات العامة والخاصة
للانتخابات الرئاسية المصرية

إذا كانت الانتخابات الرئاسية المصرية هي بالضرورة من حيث ما حدث فيها ومن حيث نتائجها تعطي دلالات ومؤشرات لابد من رصدها لأي مهتم بالشأن المصري ومن ثم العربي والإسلامي والعالمي، فإن من الضرورة تأمل بعض المعطيات والمواقف والرؤى.

انتهت الانتخابات إلى نتائج متوقعة، فقد فاز الرئيس المصري حسني مبارك بحوالي ٨٨ % من أصوات الذين أدلوا بأصواتهم في حين جاء الدكتور أيمن نور في المركز الثاني - وهذا أمر له دلالة - والدكتور نعمان جمعة في المركز الثالث رغم كونه رئيس حزب سياسي عريق وكبير وهو الأمر الذي يعتبر خسارة كبيرة لحزب الوفد وللدكتور نعمان جمعة شخصياً، فحزب الغد الذي جاء مرشحه في المركز الثاني حزب لم يمر على إنشائه إلا أقل من سنتين بالمقارنة بحزب الوفد الذي نشأ عام ١٩٧٩ وله امتدادات من حيث النشأة إلى ما بعد ثورة ١٩١٩ وهذا يعني أن الدكتور نعمان جمعة قد وضع نفسه وحزبه في مرتبة لا تليق بتاريخه وإمكانياته حين قبل الترشيح وفقاً للشروط والظروف التي رسمتها الحكومة المصرية بدقة، خاصة أن كل

من حزب الوفد وحزب الغد ينتميان إلى نفس المدرسة الفكرية - الليبرالية المصرية -، بل إن أيمن نور شخصياً بدأ حياته السياسية في حزب الوفد ثم انشق عنه، وهذا يعني أن الحزب الليبرالي الأهم حالياً هو حزب الغد وليس حزب الوفد، وما لم تحدث معجزة في انتخابات البرلمان القادمة فإن مستقبل حزب الوفد ذاته في مهب الريح، وعلى المستوى العام فإن المعركة الانتخابية إذن دارت بين حكومة موالية لأمريكا، وأحزاب ليبرالية لا تعادي أمريكا على الأقل " الوفد - الغد "، بل إن بعض الأصوات ألمحت إلى نوع من التنسيق بين الأمريكان وحزب الغد، وإذا قلنا أن المرشحين الآخرين لم يحظوا جميعاً بأي نسبة يعتد بها لكانت الصورة أن مصر يغيب عنها الصوت القومي والإسلامي ولعل هذا كان إحدى سلبيات المقاطعة التي نفذتها الأحزاب القومية واليسارية " الناصري والتجمع " ولكن مشاركة الإخوان في الانتخابات رغم عدم تأييدهم لحسني مبارك وتلميحهم إلى تأييد مرشح الغد " أيمن نور " ضرب فكرة المقاطعة في مقتل من ناحية، ولم يجعل المرشحين الآخرين يغيرون برامجهم أو يهتمون بالقضايا الإسلامية والقومية بل كشف عن أن حزب الرئيس استطاع رغم عدم تصويت الإخوان لمبارك أن يحظى بأغلبية كاسحة وهو ما يلقي بظلال حول قيمة الإخوان وحجمهم في الواقع المصري، فصحيح أنهم أقوى القوى السياسية على الساحة ولكن حجمهم - إذا ما أخذنا نتائج الانتخابات في اعتبارنا - يتراوح بين ١٠ - ٢٠ %، وهو أمر كان الإخوان في غنى عنه، لو أنهم وفوا بوعودهم مع المعارضة عندما أقسموا على المقاطعة ثم نكثوا في القسم.

بعد أن فاز الرئيس المصري حسني مبارك بدورة رئاسية جديدة، فإن المطروح بقوة هل تكون هذه بداية لتغيير عميق في بنية التركيبة

السياسية والاجتماعية والاقتصادية أم أن مرحلة الانتخابات كانت مجرد استثناء على القاعدة.

بداية فإن التغيير الذي حدث ومن المتوقع أن يحدث كان نوع من الاستجابة الضرورية لأوضاع داخلية شديدة التأزم، فالجمود السياسي منذ عام ١٩٥٢ واحتكار السلطة، وانسداد أفق التغيير السياسي السلمي وظهور جماعات من العنف، أو نوع جديد من العنف يسمى الجيل الثالث كتعبير عن حالة الانسداد السياسي وأن هذا العنف غير معروف مسبقاً لأجهزة الأمن، ومعظمهم حالات غير مترابطة وأحياناً عشوائية وهو ما يعطي المسألة خطورة أمنية أكبر على مستوى الاستقرار وإن كانت لا تهدد النظام بالكامل، في نفس الوقت فإن هناك حوالي ٢٠ ألف معتقل سياسي إسلامي، وغياب متعمد لظهور أي حزب إسلامي، مع تردي الأوضاع السياسية والاجتماعية بحيث أن عدم التغيير وفتح ثقب في الجدار المصمت كان يعني نوعاً من الانتحار للنظام السياسي برمته، كما أن الضغط الأمريكي الخارجي كان له أثره بالتأكيد حيث ترى أمريكا أن من الضروري إحداث نوع من التسريب المحسوب للضغط بحيث لا ينفجر المرجل، وفي نفس الوقت لا يكون التغيير في اتجاه الراديكالية الإسلامية، واستمرار نظام قادر على ضبط الأمور والإمساك بتلابيب المجتمع بحيث لا تنفجر القوى الراديكالية في وجه إسرائيل أو المصالح الأمريكية مثلاً وهكذا كان لابد للنظام المصري أن يحدث تغييراً يحقق مطالب الأمريكيين لأنه غير قادر طبعاً على رفض مطالبهم على طول الخط نظراً للمعونات الاقتصادية ولأسباب سياسية واستراتيجية لا يمكن تجاهلها، ويحقق نوع من التنفيس الداخلي أيضاً، وهكذا جاءت تغييرات الدستور وإجراء الانتخابات عن طريق التعددية وليس الاستفتاء، ثم ترك المرشحين ليشرحوا برامجهم بحرية، ونوع

من الحياد غير الكامل - ولكن لا بأس به - في الصحافة القومية والإعلام الحكومي، وكذلك إجراء الانتخابات بدون مخالفات كبيرة تؤثر تأثيراً جوهرياً في النتائج، كل هذا جعل من الصعب التراجع عن المكتسبات السياسية التي حققها الرأي العام المصري والتي وصلت أحياناً إلى انتقاد الرئيس المصري بحدة، وانتقاد أسرته أيضاً، والسؤال عن ذمته المالية وأسرته، وهكذا، فإن من الصعب الالتفاف على هذه الحالة بسهولة، صحيح أن هناك الحرس القديم في الحزب الوطني الذي يريد إجهاض كل ما تم ولكن هناك أصوات أخرى تطالب الرئيس بالاستمرار في الإصلاح.

على كل حال فإن الشهور القادمة ستحمل الكثير من الأحداث، لأن الذين قاطعوا الانتخابات سيبحثون عن تواجد فات الكثير منه منهم، ولذا سيعودون بقوة أو يحاولون أن يعودوا إلى الساحة، وحزب الغد سيحاول أن يؤكد أنه حزب المعارضة الرئيسي، وحزب الوفد سيحاول إنقاذ نفسه من الموت، والإخوان المسلمون سيبحثون عن استعادة دورهم كقوة سياسية أكبر من الآخرين وهو ما تم التشكيك فيه على ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية، والرئيس مبارك والحزب الوطني ذاته سيبحثون عن تأكيد مشروعيته التي حصل عليها بالانتخاب.

والانتخابات البرلمانية قادمة، ومصر حبلى بالمفاجآت.

* * *

الحراك السياسي والاجتماعي في مصر
في ضوء انتخابات الرئاسة

مما لا شك فيه أن عملية الانتخابات الرئاسية المصرية بالصورة التي تمت بها، أحدثت قدراً لا بأس به من الحراك الاجتماعي والسياسي في مصر، ستكون لها أبعادها وآثارها القريبة والمتوسطة في الواقع المصري.

ويبدو للوهلة الأولى أن التفاعلات في أحشاء المجتمع المصري كانت غائبة إلى حد بعيد عن إدراك الذين خططوا لإجراء الانتخابات الرئاسية بهذه الطريقة، وأنهم عندما استجابوا فقط للضغط الخارجي بإجراء انتخابات تعددية تصوروا أن مجرد تغيير المادة ٧٦ من الدستور والسماح بإجراء انتخابات مباشرة بين عدد من المرشحين مع وضع ضوابط معينة تحكم العملية، مثل اشتراط حصول المرشح المستقل على ٢٥٠ توقيع من أعضاء مجلس الشعب والشورى وأعضاء مجالس المحافظات من ١٤ محافظة على الأقل " وهو شرط لا يمكن تحقيقه بالطبع " وبالتالي استهدف منع المرشحين المستقلين من دخول الحلبة، وكان يقصد بذلك منع مرشح من الإخوان المسلمين تحديداً على أساس أن لهم وجود قوي ومنظم في كل أنحاء مصر ومن الممكن أن يديروا معركة انتخابية رئاسية شرسة وكذا منع أي شخصية ذات ثقل من الترشيح كمستقل، ومن ثم الاقتصار على قبول ترشيح رؤساء الأحزاب الموجودة على الساحة، ومن ثم تكون المعركة تحت السيطرة شكلاً ومضموناً، وصحيح أن المسألة سارت كما خطط هؤلاء بالنسبة للعملية الانتخابية والنتائج، ولكن ما دار خلال المعركة الانتخابية كان تكسيراً لكثير من التابوهات على النحو التالي.

- تغيير المادة ٧٦ من الدستور فتحت الباب واسعاً أمام المطالبة بتغيير كل الدستور، وإعادة صياغته ليتلاءم مع روح المرحلة المقبلة - على حد تعبير المطالبين بذلك - وأن الوعود السياسية التي قطعها الرئيس مبارك على نفسه

إزاء المرحلة الانتخابية عكست فلسفة جديدة للحكم لم يعد الدستور الحالي قادراً على استيعابها، بحيث تكون هناك عملية تغيير شاملة للدستور وليست مجرد ترقيع لا تتحملها وثيقة الدستور الحالية المنتمية إلى عالم ما قبل العولمة على حد تعبير هؤلاء، وصحيح أن مطلب تغيير الدستور في اتجاه المزيد من الحريات هو مطلب عليه إجماع شعبي، ولكن الخطورة أن المطالبين بتغيير الدستور ربما يستهدفون أصلاً تغيير المواد الخاصة بإسلامية مصر وعروبتها أساساً، وكذا تغيير المادة الثانية من الدستور الحالي والتي تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع!!.

- أن إجراء الانتخابات عن طريق التعددية، وما سمح خلالها للمرشحين بإبراز برامجهم، بل وتوجيه النقد الحاد والجارح أحياناً لشخصية الرئيس، وكذا استغلال صحف وأقلام معارضة تلك الفترة لتوجيه اتهامات محددة للرئيس مبارك وأسرته - بلا حدود - قد كسر التابوت المتصل بقداسة الرئيس، ونقل الوعي الشعبي باتجاه التعامل مع مؤسسة الرئاسة بدون الخوف التقليدي أو ذلك النوع من القداسة الغامضة. وهو أمر له ما بعده على مستوى مستقبل الحراك السياسي والاجتماعي في مصر، الذي كان قد تجمد سياسياً إلى حد كبير منذ عام ١٩٥٢ واحتكار السلطة السياسية كل شيء، وهكذا فإن مناطق واسعة من الحريات سوف تتاح أراد النظام أم أبى، وأنه يستحيل عملياً إرجاع الحالة إلى ما قبل، لأن تلك هي سنة الاجتماع السياسي ومن بديهيات الحراك الاجتماعي، والسؤال الذي يثور هنا من القوى السياسية والاجتماعية سوف يكون قادراً على الاستفادة من هذه الفرصة، والقدرة على التواصل مع الجماهير بناء على ذلك الواقع الجديد، وأين سيكون موقع وموقف الإسلاميين في هذا الصدد، وهل ستظهر قوى سياسية إسلامية جديدة أكثر قدرة من الإخوان المسلمين الذين يتميزون حتى الآن بالتردد والمهادنة ومسك العصا من الوسط وهي أمور لا تصلح للمرحلة المقبلة، فهل يتطور الإخوان المسلمون ويكونون قادرين على

ملأ الفراغ أم سوف تكون الجماعة الإسلامية هي التي تفعل ذلك مع ما أصابها من إحباط داخلي وما أصاب مواقفها من غبار سياسي منقطع النظير وصل بها أحياناً إلى تبرير كل ممارسات النظام رغم أنها تملك عناصر قوية ومخلصة وقادرة أي أن العيب فيها ظرفي وليس ذاتي، وربما كان الأكثر على ملأ هذا الفراغ القوى السلفية إذا خرجت من القوقعة ومارست السياسة بذكاء وإيجابية لا تتعارض مع ثوابتها، وفي هذا الصدد نرصد دعوة بعض رموز السلفية " الدكتور عبد العزيز مصطفى كامل " إلى ما أسماه تحالف الشريعة كنوع من المنبر العلني يعبر عن القوى الإسلامية.

- أن الحراك الاجتماعي مع الانتخابات وحولها وبعدها جعل عناصر من الحزب الوطني ذاته ومن المشايعين لمؤسسة الرئاسة يطالبون الرئيس مبارك بالإفراج عن كل المعتقلين السياسيين وأن يكون ذلك أول قرار يتخذه الرئيس في دورته الجديدة.

- من الآثار التي باتت واضحة أن الشرعية التقليدية لنظام الحكم في مصر منذ عام ١٩٥٢ " شرعية ثورة يوليو "، ثم شرعية حرب أكتوبر قد انتهت تماماً، وكانت الأجواء تقود إلى شرعية التفويض الشعبي، أي نوع من العقد الاجتماعي المطلوب إبرامه بين النظام والجماهير، على كل حال فإن من يفهم اللحظة، ويحللها، ويتفاعل معها سوف يتجاوب معها. مع ملاحظة أن رئاسة الرئيس مبارك ذاتها في دورتها الجديدة ستكون مضطرة إلى الرضوخ للرسائل الشعبية القوية التي تمت أثناء الانتخابات، وأنه لو نجحت القوى التقليدية في الحزب الوطني في إجهاض الإصلاح الحقيقي. فإن مشروعية النظام ستتآكل بسرعة، وسوف يكون الواقع المصري مرتعاً لاحتمالات اجتماعية وشعبية غير محسوبة وهو الأمر الذي يخشاه الجميع، النظام، والقوى الخارجية والمعارضة المصرية على حد سواء.

* * *

مصر... جبهة وطنية أم خيال مآتة

أعلن عدد من أحزاب المعارضة والقوى السياسية في مصر تأسيس جبهة وطنية للتغيير السياسي والدستوري، واتفقت على خوض الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها يوم ٢٠٠٥/١١/٩ بقائمة موحدة في مواجهة الحزب الوطني الديمقراطي، وقد التزمت جماعة الإخوان المسلمين بالتنسيق مع تلك الجبهة. وكانت أحزاب الوفد والناصري والتجمع، وجماعة الإخوان المسلمين والحركة المصرية من أجل التغيير " كفاية " وحزب العمل، وحركة الكرامة وحزب الوسط والتحالف الوطني للإصلاح والتغيير قد عقدت اجتماعاً في مقر حزب الوفد الجديد حيث قرر ممثلوها تأسيس جبهة وطنية للتغيير السياسي والدستوري تضم الأحزاب والقوى السياسية للسعي من أجل تحقيق الإصلاح والتغيير. وأكد الدكتور محمد مرسي ممثل جماعة الإخوان المسلمين في الجبهة التزام الجماعة بالتنسيق الكامل مع القائمة الموحدة تمهيداً لخوض الانتخابات البرلمانية واختارت الجبهة الدكتور عزيز صدقي " رئيس وزراء أسبق " منسقاً عاماً لها والدكتور نعمان جمعة متحدثاً رسمياً " رئيس حزب الوفد الجديد ".

كيف تم الوصول إلى هذه الصيغة، وهل هي جبهة حقيقية أم مجرد نوع من الهروب إلى الأمام، وكيف ولماذا تردد الإخوان المسلمون في الانضمام إلى الجبهة ثم انضموا إليها، وما هي المياه التي جرت تحت الجسر وصولاً إلى تلك الصيغة، وهل احترمت الأطراف فعلاً تلك الصيغة وسوف تحترمها. هذه وغيرها أسئلة مطروحة بقوة على الساحة المصرية بعد الإعلان عن تلك الجبهة. الإعلان عن الجبهة جاء مفاجأة للكثيرين، حيث أن الأخبار الأولى كانت قد تسربت بالفعل ليلة إعلان الجبهة " ٥ رمضان ١٤٢٦ هـ، ٨ أكتوبر ٢٠٠٥ مـ " أن المفاوضات قد فشلت مع جماعة الإخوان المسلمين للانضمام

إلى تلك الجبهة، بل إن صحفاً حزبية ومستقلة " مثل صحيفة العربي الناطقة بلسان الحزب الناصري، وصحيفة الأسبوع المستقلة والتي يشارك رموزها في تلك الجبهة "، كانتا قد صدرتا في اليوم التالي أي يوم ٨ أكتوبر تحمل مانشيتات من نوع " هل يعطل الإخوان قيام الجبهة المعارضة، والفرصة التاريخية الضائعة وغيرها "، وتحدثت تلك الصحف باستفاضة عن الخلاف الناشئ بين أطراف الجبهة وخاصة أحزاب " الوفد - التجمع - والإخوان المسلمين "، ومن المعروف أن كلاً من حزبي الوفد والتجمع حزبان علمانيان الأول ليبرالي، والثاني يساري، وفي رأي حزب التجمع مثلاً، أنهم يرفضون أي حزب على أساس ديني، وأنه إذا فتح الباب أمام الإخوان المسلمين فلابد أن تفتح أبواباً أخرى متعددة، فننتظر الحزب الديني المسيحي الأرثوذكسي والكاثوليكي والبروتستانتي... إلخ، وأن الإخوان المسلمين لا يمتلكون مفاتيح السماء، وأنهم لن يسيروا وراء هذه الجماعات المتأسلمة التي لا تعرف عند الاختلاف مفاهيم الصح والخطأ ولكن مفردات الحلال والحرام وهي مفردات تسبب الصدام بالضرورة حتى بين أطراف تلك الجماعات ذاتها، وأن من الضروري أن ينشأ الحزب على أساس وطني وليس على تنظيم دولي " يقصد الدكتور رفعت السعيد المتحدث بلسان حزب التجمع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ". " ونفس الآراء تقريباً طرحها أكثر من مرة الدكتور نعمان جمعة رئيس حزب الوفد خاصة إبان خوض معركة الرئاسة في مصر ضد الرئيس حسني مبارك وقد نال فيها أقل من ٤ % من أصوات الناخبين ". وبصرف النظر عن الرأي في جماعة الإخوان المسلمين، فإن ما يقوله الوفد والتجمع غير صحيح، فالإخوان مثلاً لا يعتبرون أنفسهم جماعة المسلمين، بل جماعة من المسلمين لها أطروحة سياسية وبرنامج فيه الخطأ والصواب ويمكن مناقشة ذلك وتطويره أو التخلي عن أجزاء منه، ومن ناحية ثانية فإن الحديث عن حزب مسيحي فهو موجود بالفعل ويترأسه البابا شنودة بطريرك الكرازة المرقسية شخصياً، وقد

دخلت الكنيسة في مفاوضات سياسية مع الدولة أكثر من مرة، وكذا فإن الكنيسة أعلنت مثلاً تأييدها لانتخاب الرئيس المصري حسني مبارك إبان الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وكذلك فإن من المعروف أن هناك أحزاباً مسيحية في إيطاليا وألمانيا حكمت البلاد كثيراً، بل في الولايات المتحدة الأمريكية فإن اليمين الديني واليمين المحافظ هم الذين يحكمون الولايات المتحدة إلى اليوم ومنذ عدة سنوات، وفي الهند كذلك هناك حزب ديني متطرف يدخل الانتخابات ويفوز أحياناً أمام حزب المؤتمر العلماني ولم يعتبر أحد ذلك مخالفة للديمقراطية المزعومة. ورغم هذه الاعتراضات التي يراها الوفد والتجمع فإن المتحدث باسم الجبهة خرج على الناس ليزف إليهم بشرى تشكيل الجبهة ومشاركة الإخوان المسلمين فيها. وقال الدكتور نعمان جمعة أن تلك الجبهة الوطنية إنجاز تاريخي كبير، وقال آخرون أن الجبهة ضرورة لإنقاذ البلاد، وأنها للتوازن مع النظام الاستبدادي الحالي وأنها خطوة ضرورية وسيكون لها تأثير كبير على الحياة السياسية وأنها ستكون قادرة على انتزاع الإصلاحات الدستورية والسياسية، وأن لها تأثير إيجابي على التجربة الديمقراطية... إلخ. هل تحمل الجبهة كل هذه الآمال، وهل تستطيع حقاً تحقيقها؟! للإجابة على هذا السؤال ينبغي أن نرصد عدد من الملاحظات كالتالي:

- أن موضوع إنشاء جبهة ليس أمراً جديداً، فلطالما تكونت جبهات بين القوى السياسية المصرية ثم ما لبثت أن تناثرت سريعاً.

- أن إنشاء هذه الجبهة جاء تحت ضغط الانتخابات البرلمانية وبديهي أن القوى السياسية التي لم تستطع أن تحقق إنجازاً معقولاً في الانتخابات الرئاسية - أياً كان السبب - فإن فرصتها الوحيدة الباقية هي الانتخابات البرلمانية، وما دامت تدرك أن قوتها في الشارع كل على حدة شديدة التواضع - ماعدا الإخوان المسلمين طبعاً - فإن عليها أن

تتجمع لتواجه الحزب الوطني مجتمعة. وفي الحقيقة أنه لو غاب الإخوان المسلمون عن الجبهة مثلاً - لما حقق هؤلاء أي نتائج ذات قيمة، لضعف شعبية كل تلك القوى - هي قوى نخبوية - وكل شعبية هذا الحزب أو ذاك يذكر في أفراد قلائل بصفتهم الشخصية وليس الحزبية والبرامجية، وبعض تلك القوى لا يملك إلا شخص واحد تتحقق فيه صفة الشعبية في موطنه الانتخابي، وكذلك لسبب هام جداً وهو أن الانتخابات تتم على أساس فردي وفقاً للقانون وليس وفقاً للقائمة المطلقة أو النسبية ومن ثم يكون الصراع شخصي وليس على برامج، وفي الحقيقة فإن الحزب الوطني رحب بتلك الجبهة، وبالقائمة الموحدة، لأن من السهل عليه جداً أن يهزم مرشح واحد أو اثنين حتى لو وقفت ورائها كل القوى السياسية المعارضة، من مواجهة ١٠ - ١٥ مرشح يختلط فيهم الحابل بالنابل وتصبح المعادلات العائلية والقبلية والمناطقية أكثر تعقيداً.

- تتكون تلك الجبهة من عدد من الأحزاب السياسية الشرعية وفقاً للقانون مثل الوفد والناصري والتجمع، وهذه لا يجمع بينها شيء سوى رخصة التواجد العلني والقانوني فهناك خلاف كبير جداً وجوهري في البرامج والأفكار بين الوفد الليبرالي، والتجمع اليساري، والحزب الناصري ذو العداء التاريخي مع الوفد مثلاً!!. وكذا انضم إلى تلك الجبهة حزب العمل " المجمد " وهو حزب يميل إلى المرجعية الإسلامية وكان قد تم تجميد نشاطه منذ عدة سنوات عقب معركة رواية " وليمة لأعشاب البحر "، وكذا حركة الكرامة " ناصرية تحت التأسيس " وحزب الوسط " انشقاق على الإخوان المسلمين " تحت التأسيس " " وحركة كفاية التي نشأت على قاعدة معارضة إعادة ترشيح الرئيس حسني مبارك وتضم رموز من مختلف الأحزاب والاتجاهات وتريد أن تبحث عن دور بعد انتهاء الدور الذي قامت من أجله، كل هذه القوى الحزبية المشروعة، أو

تحت التأسيس أو الحركات تتميز بالنخبوية وانعدام الامتداد السياسي والتنظيمي لها خارج مقراتها، وليس هناك في تلك القوى حركة ذات شعبية ما عدا جماعة الإخوان المسلمين، ولعل هذا هو السبب الحقيقي وراء ابتلاع الأحزاب والقوى الرافضة للإخوان لسانها وقبول دخول الإخوان إلى الجبهة بأي ثمن وفي الحقيقة فإن شكل وطريقة دخول الإخوان يستحق قدراً من التأمل.

الإخوان على هامش الجبهة

يمكن لأي مراقب غير دقيق أن يتصور أن الإخوان المسلمين قد دخلوا بالفعل في الجبهة، ولكن الحقيقة أن الإخوان قبلوا الدخول على هامش الجبهة لا أكثر ولا أقل فالإخوان أعلنوا الانضمام إلى الجبهة ولكنهم تمسكوا بشرط عدم الانخراط في القائمة الموحدة للانتخابات، وأنهم سيخوضون الانتخابات وفقاً لقائمتهم التي كانوا قد أعدوها من فترة طويلة وجهزوا لها الإمكانيات والدعاية ومسرح الأحداث، ومن البديهي أن الإخوان الذين يدركون ضعف شعبية كل الأحزاب والقوى الأخرى لم يكونوا ليقبلوا بقائمة موحدة فينجح الآخرون على أكتافهم، وقد تعلل الإخوان بأنهم كانوا قد جهزوا قائمتهم بالفعل ومن ثم فهم سيتركون دوائر محدودة لعدد من الرموز المنتمية للجبهة " أقل من خمس دوائر " وأنهم سيدخلون في كل الدوائر بمرشح واحد على الأقل " مطلوب لكل دائرة مرشحين اثنين أحدهما عمال والآخر فئات "، وقد استهدف الإخوان من ذلك الحصول على عدد من المزايا، أولها أن دخولهم في الجبهة يجعل القوى السياسية الأخرى غير قادرة على إنكار حقهم في حزب سياسي، وكذلك يعطي رسالة إلى الخارج والداخل بأن الإخوان يمكن أن يقبلوا بالمرجعية الديمقراطية - وليس الإسلامية - على غرار حزب العدالة والتنمية التركي، ومن ثم يسمح لهم إما بالوصول إلى السلطة مستقبلاً أو على الأقل دور حزب المعارضة الرئيسي، وأن الانضمام إلى تلك الجبهة يحمي الجماعة من عسف السلطة

وشكوك الخارج معاً. وهكذا التقت إرادة الطرفين قوى سياسية تبحث عن ثقل جماهيري يحملها، وجماعة تملك الثقل الجماهيري تسعى لكسب مشروعية محلية ودولية، ولكن الإخوان لأنهم كانوا الطرف الأقوى في المفاوضات فرضوا تصورهم، وهو دخول الجبهة، وعدم الانخراط في القائمة الموحدة للانتخابات.

* * *

تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية

صعود الإخوان المسلمين

إذا جاز لنا أن نأخذ نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية المصرية كعينة لاستخلاص دلالات عامة وخاصة، على أساس أنها تمثل ثلث المعركة الانتخابية أولاً، وثلث المقاعد ثانياً - وجرت في العاصمة، ومحافظات من الوجهين البحري والقبلي، فإن كثيراً من الحقائق الجديدة، أو قل التي تم الكشف عنها، أي أنها كانت موجودة بالفعل وجاءت الانتخابات لتكشف فقط عنها أو ترفع من فوقها الغطاء.

الحقيقة الأولى: هي أن الإخوان المسلمين هم حالياً القوة السياسية الوحيدة في مصر، فهم أولاً قد حصلوا على ٣٤ مقعداً من أصل ٥٠ مرشح لهم، أي بنسبة ٦٨ % من عدد مرشحيهم وهذا يعني أنهم لو رشحوا مرشحين لهم في كل المقاعد لفازوا بنفس النسبة أو قريباً منها، أي يمكنهم الحصول على الأغلبية المطلقة، وهذا بالطبع أمر له دلالاته، وبديهي أن الإخوان المسلمين لم يغامروا بذلك ولن يغامروا به في المستقبل القريب لإدراكهم أن ذلك معناه تداعيات هم في غنى عنها، أو ليسوا مستعدين لها. وقد ظهر الإخوان المسلمون في هذه الانتخابات كقوة منظمة تنظيماً جيداً جداً، ولديهم إمكانيات مالية عالية وثبت أنهم أقوى من الحكومة.

الحقيقة الثانية: هي أن القوى السياسية - الشرعية مثل الأحزاب وغير الشرعية مثل حركات كرامة وكفاية والجبهة الوطنية وغيرها، حصلت على عدد أقل من أصابع اليد الواحدة من المقاعد في تلك الجولة، وهذا يعني أن تلك القوى غائبة تماماً عن الشارع أو مرفوضة منه. وأن ما كانت تحصل عليه سابقاً من مقاعد وتواجد كان نوعاً من المنح الحكومية، ويرجع ذلك لعدة أسباب أولها أن الشارع المصري إسلامي تماماً. فهو يرفض الأطروحات العلمانية تماماً، ومن ثم أعطى الإخوان على قاعدة شعار الإسلام هو الحل، وقد يقول بعض رموز المعارضة أن هناك نوع من التزوير والضغوط والتجاوزات، وهذا صحيح، ولكن معنى أن مرشحي الإخوان تجاوزوا ذلك كله وحققوا هذا الإنجاز أن هناك خلل منهجي وفكري وسياسي داخل أحزاب المعارضة الرسمية وغير الرسمية.

الحقيقة الثالثة: أن الحزب الوطني الديمقراطي ظهر كحزب مفكك وبلا قيمة حقيقية في الشارع المصري، فالمستقلون التابعون للحزب أو الذين يدخلون بعد النجاح لتحقيق مصالح دوائرهم وذويهم كانوا أكثر من الناجحين على قوائم الحزب ذاته بل إن هناك مناورات تمت من قبل الحرس القديم لإسقاط المحسوبين على الحرس الجديد " لجنة السياسات " " إسقاط د/ حسام بدراوي في دائرة قصر النيل نموذجاً ". ويتفرع من تلك الحقيقة أن هذا الحزب في طريقه للزوال، ومن المعروف أن الحزب الوطني يستمد قوته ليس من أفكاره، ولا من قيمة المنتمين له بقدر ما يستمدها من الدعم الحكومي له، وهكذا فإنه لو رفعت الحكومة مثلاً دعمها عن الحزب لتلاشى مثل فقاعة الصابون في لحظات.

الحقائق السابقة تقود إلى أن الإخوان المسلمين هم القوة السياسية الوحيدة المنظمة في الشارع المصري، وأنها بالفعل أقوى شعبياً من حزب الحكومة، وصحيح أنها تستفيد وحدها من الوجدان الإسلامي المعروف للشعب المصري، ولكن ذلك لن يكون صحيحاً ما لم تكن تمتلك قدرات تنظيمية ومالية عالية، ومن

الملاحظ في هذا الصدد أن الإخوان المسلمين قدموا للانتخابات عناصر غير معروفة غالباً، ولم يترشح منها القيادات والرموز المعروفة، وهذا لصالح الإخوان، لأن معناه أنهم يقدمون الفكرة على الفرد، ومعناه أن ما حصلوا عليه من تأييد شعبي كان من أجل الإخوان أو الإسلام فقط كما يلاحظ أنها قدمت عناصر شابة في معظم الدوائر التي دخلتها على حين قدم الآخرون من الحزب الوطني وأحزاب المعارضة شخصيات معظمها كبير السن، وهذا يعني أن الإخوان المسلمين قوة شابة!!، ولها مستقبل بالطبع ولكن التأييد الشعبي الذي حصل عليه الإخوان المسلمون من الشعب المصري، ليس شيكاً على بياض، فهم أمام امتحان صعب فالشعب المصري يعطي رسالة ضد الفساد وضد الانبطاح أمام أمريكا وإسرائيل، وما لم يقم نواب الجماعة، والجماعة عموماً بموقف واضح من الفساد وتقديم إنجازات حقيقية للشارع المصري، وكذا الوقوف بصلابة أمام المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة، وما لم يعبر الإخوان المسلمون عن وجدان الناس الرافض لأمريكا وإسرائيل أي إذا حاول الإخوان المسلمون المناورة مع أمريكا مثلاً فإنهم سيخسرون شعبيتهم، صحيح أن الشعب في هذه الحالة سيبحث عن بديل إسلامي، لأن الإسلام هو وحده القوة المحركة للناس في مصر، فإذا وجد هذا البديل سحب تأييده من الإخوان وأعطاه لهذا البديل، وإذا لم يجد دخل الناس في حالة جديدة من اللامبالاة.

أعتقد أن مصر تدخل مرحلة دقيقة، فالأحزاب كلها ستضطر اضطراراً - عن صدق أو نفاق - بما فيها الحزب الوطني إلى تبني شعارات ومواقف إسلامية، وإلا فأنها ستخرج من التاريخ والجغرافيا، لأن الناس في مصر لا تفهم إلا هذه اللغة ولن تقبل بغيرها، وأعتقد أن النظام المصري سيحدث جراحة شاملة وعاجلة داخل الحزب الوطني وإلا فإن مستقبل النظام نفسه في خطر.

على أنه من الإنصاف أيضاً القول بأن الأجهزة المصرية مارست أقل قدر من التجاوزات، وسمحت لمرشحي الإخوان المسلمين بعمل ما شاءوا من

الدعاية والمسيرات والملصقات والاجتماعات والندوات بلا مضايقات، ولا اعتقالات بل إن الإخوان المسلمين استخدموا علناً شعاراتهم، بل ورمزهم المعروف " سيفان ومصحف "، وكتبوا وهتفوا للإخوان المسلمين علناً رغم أنها جماعة محظورة وربما يكون ذلك، لأن الحكومة المصرية أرادت أن ترسل رسالة لأمريكا تقول فيها أن مصر ليس بها معارضة ليبرالية أو علمانية ذات قيمة، وأن البديل الوحيد المتاح إسلامي، حتى يقلل الأمريكان من ضغوطهم على النظام المصري باتجاه الديمقراطية والليبرالية.... والله تعالى أعلم.

* * *

ملاحظات على الانتخابات البرلمانية في مصر

إذا أخذنا نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية في مرحلتها الأولى؛ إذ إن تلك الانتخابات تجرى على ثلاث مراحل، نظراً لضرورة الإشراف القضائي الكامل عليها، فإن الكثير من المؤشرات العامة والخاصة يمكن استنتاجها.

بداية فإن هناك اتهامات كثيرة حول سلامة العملية الانتخابية ذاتها، والتجاوزات مختلفة عن التجاوزات التقليدية؛ فليس هناك تزوير مباشر، ولا انتخاب بالجملة كما كان يحدث عادة نظراً للإشراف القضائي الكامل عليها، ولكن هناك طرق استجدت منها:

- عملية قيد جماعي لعمال وموظفي مصنع معين أو أقارب مرشح معين من دوائر أخرى، وذلك قبيل الانتخابات لترجيح مرشح الحكومة طبعاً.

- الأخطاء في كشوف الناخبين، مما يحرم عدداً كبيراً منهم من المشاركة رغم وجوده في كشوف الناخبين أو إدلائه بصوته فيما سبق من انتخابات، وهذا يحدث في الأماكن التي يكون فيها للمرشحين غير الحكوميين تواجد واضح، على عكس كشوف الناخبين الصحيحة في اللجان التي لمرشحي الحكومة فيها

تواجد قوي.

- عمليات البلطجة وشراء الأصوات على نطاق واسع، والرشاوي الانتخابية، وهذه يقوم بها المرشحون الأغنياء، أو تقديم رشاوي انتخابية حكومية في شكل خدمات معينة قبيل الانتخابات، أو إلغاء أحكام قضائية في مخالفات المباني، أو السماح بإدخال الكهرباء والماء للمناطق والمساكن العشوائية، وهو الأمر الذي كان مستحيلاً بدون تدخل حكومي وصل أحياناً إلى صدور أوامر رئاسية بذلك.

في إطار المشاركة الشعبية فإن عدد الحاضرين وصل إلى ٢٤ % فقط، رغم وجود عدد كبير من المرشحين، وهذا يعني أن هناك ٧٦ % من الناخبين منصرفين عن العملية السياسية بكاملها، مع العلم أن الناخبين المقيدين نحو (٣٠) مليون ناخب في حين أن من هم في سن الانتخاب حوالي (٥٠) مليون في مصر، أي أن هناك ٤٠ % أصلاً لم يسجلوا أنفسهم في كشوف الناخبين، وهذا يعني أن الأغلبية الشعبية المصرية ما زالت خارج العملية السياسية، وهو أمر له دلالاته بالطبع.

على نطاق نتائج الانتخابات - الأولية وفقاً للمرحلة الأولى فإن معظم المقاعد ذهبت إلى الحزب الوطني والمستقلين في حين حصل الإخوان المسلمون على نسبة ٢٠ %، وقوى سياسية والجبهة الوطنية، وجبهة التغيير الديموقراطي، وحركة كفاية... إلخ لم تحصل إلا على نتيجة أقل من ٢ % وهذا يعني أن تلك القوى السياسية (وفد - ناصري - تجمع - أحزاب مختلفة - حركة كرامة - حزب العمل المجمد - حركة كفاية... الخ) لم يعد لها وجود حقيقي في الشارع المصري، وأنها حركة نخبة داخل الصالونات المغلقة، الأمر الذي يقتضي البحث عن خلل واضح في بنية تلك الأحزاب وخطابها السياسي، وأن القوة الحقيقية في مصر تنحصر تماماً في الحكومة ممثلة في الحزب الوطني،

والإخوان المسلمين. والمحصلة أن القوة السياسية الوحيدة في مصر هي الإخوان المسلمون، وقد استطاعت تلك الجماعة أن تثبت نفسها في هذه الانتخابات، نظراً لتنظيمها الدقيق، ونظراً لحالة المد الإسلامي العام في مصر الذي يصب فقط في صف الإخوان لعدم وجود قوى سياسية إسلامية أخرى، وهكذا فإن جزءاً من قوة الإخوان المسلمين يرجع إلى تنظيمهم الذاتي، والآخر يرجع إلى ظروف موضوعية، منها الرفض الشعبي لممارسات الحكومة أو ما يُسمّى بالصوت الانتقامي، وإفلاس القوى والأفكار السياسية غير الإسلامية.

ويرى بعض المراقبين أن هناك أسباباً أخرى تتصل بالواقع الإقليمي والدولي خدمت الإخوان المسلمين، ويقول هؤلاء: إن الموقف الذي اتخذه الحزب الإسلامي في العراق بتأييد مسودة الدستور والخروج على إجماع السنة هناك، كان نوعاً من الاتفاق مع الأمريكان مقابل الضغط على الحكومة المصرية للتسامح مع الإخوان المسلمين، وقد حدث قدر كبير من التسامح الحكومي مع مرشحي الإخوان، الذين رفعوا شعارات إسلامية واضحة، واستخدموا الملصقات واللافتات، بل ومنابر المساجد بدون أي مضايقات في العملية الانتخابية - وهو أمر لم يكن يحدث من قبل - بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة المصرية رأت أن من الأفضل لها استبعاد المعارضة الليبرالية؛ لأن هذه تمثل بديلا أمريكيا، ومن ثم يمكن أن يحدث قلاقل حقيقية للنظام، لذا فإن النظام أعطى الإشارة للأمريكان وغيرهم، بأن الأحزاب والقوى والشخصيات الليبرالية في مصر ليست لها أي قيمة في الواقع، وأن المتاح هو التيار الإسلامي الذي لن يحظى بالضرورة برضا الأمريكان، لكن لا بأس أن يكون هذا التيار في المعارضة؛ لأن ذلك يخفف حدة العنف، ويورّط ذلك التيار "الإخواني" في الموافقة على سياسات تنوي الحكومة المصرية اتخاذها باتجاه إطلاق حرية السوق - إلغاء الدعم - تغيير قانون المساكن لغير صالح الطبقات الشعبية، وهو أمر لا يمكن أن يمر بسهولة بدون دعم إخواني قوي.

ومن المأمول ألاّ يقع الإخوان في هذا الخطأ، وأن يثبتوا للشارع المصري الذي أعطاهم ثقته أنهم معارضة جادة تخدم مصالح الشعب وتدافع عن حقوقه.

* * *

الانتخابات البرلمانية المصرية

صعود الإخوان المسلمين... الأسباب والنتائج

الحقائق المنظورة لنتائج الانتخابات البرلمانية المصرية... تقول أن الحزب الوطني الديمقراطي " حزب الحكومة " قد حصل على حوالي ٧٠ % من المقاعد... وأن جماعة الإخوان المسلمين قد حصلوا على ٢٢ % في حين حصلت باقي أحزاب المعارضة الرسمية وغير الرسمية على ٣ % من المقاعد.

ولكن الحقائق غير المنظورة أكثر أهمية في هذا الصدد، فالمقاعد التي حصل عليها الحزب الوطني الحاكم، لم تكن كلها لمرشحي الحزب الوطني الرسميين بل إن أكثر من ٤٥ % منها كانت لمستقلين، دخلوا الحزب الوطني بعد نجاحهم في المعركة أو أثناء معركة الإعادة!!. وهذا يعني أن الحزب الوطني الديمقراطي يحظى بحوالي ٤٠ % من التأييد الشعبي وهذا في جزء كبير منه يرجع إلى سطوة المال " رشح الحزب الوطني عدد كبير من رجال الأعمال الذين أنفقوا بسخاء لشراء الأصوات حتى وصل الصوت الانتخابي في بعض الدوائر إلى ٢٠٠ جنيه مصري " ويرجع إلى نفوذ الحكومة الداعمة لمرشح الحزب، أو يرجع إلى اتهامات بالتزوير لصالح بعض الوزراء، كما يرجع أيضاً إلى العصبيات القبلية والجهوية لعدد من مرشحي الحزب الوطني وهذا يعني ببساطة أن الحزب الوطني الديمقراطي، كفكر أو كبرنامج أو ممارسات سياسية غير موجود على الساحة المصرية، بل نكاد نقول أنه لو رفعت الحكومة يدها عن الحزب لتلاشى في لحظات!! المهم هنا أن هذا الحزب

لا يمكن اعتباره قوة سياسية في الواقع المصري، بل وصل الأمر في بعض الأماكن إلى أن مرشحي الحزب أو المستقلين المحسوبين عليه والذين لم ينجحوا في الجولة الأولى، كرسوا جهودهم لإسقاط مرشح الحزب، بل قام بعض أنصارهم في بعض الدوائر بإحراق مقرات الحزب الوطني!!.

وإذا كان البعض يقول أن هناك قوة شابة داخل الحزب تسعى لتجديد خلاياه وتحويله إلى حزب سياسي حقيقي " لجنة السياسات " فإن ما حدث أثناء الانتخابات يثبت أن تلك القوة الشابة أضعف من أن تفعل شيئاً، فمعظم المرشحين التابعين أو المحسوبين على لجنة السياسات قد فشلوا في تلك الانتخابات، وكل الحرس القديم تقريباً برموزه المعروفة قد نجحوا بطريقة أو بأخرى، بل إن هذا الحرس القديم وكما يتردد في الصحف المصرية قد قاموا بدور مباشر في إسقاط المرشحين المحسوبين على لجنة السياسات " حالة حسام بدراوي في دائرة قصر النيل نموذجاً " حيث قام الحرس القديم بترشيح هشام مصطفى خليل الذي أطاح بالدكتور حسام بدراوي.

أحزاب المعارضة المصرية الرسمي " منها وغير الرسمي حصلت على اقل من ٣ % وهذا معناه أن تلك الأحزاب بلا تواجد حقيقي في الشارع المصري، بل إن الناجحين منهم اعتمدوا على علاقاتهم الشخصية أو بذل المال أكثر من اعتمادهم على برامج أحزابهم وحركاتهم وتواجدها في الشارع، وأنها أحزاب وحركات نخب محصورة داخل الندوات والمناظرات الفضائية والمساجلات الصحفية، وأن خطابها إما غير مفهوم للشارع المصري وإما مرفوض، والحقيقة الكبرى التي أظهرتها الانتخابات أن الشارع المصري ينحاز بوضوح إلى الوجدان الإسلامي ويرفض العلمانية " الليبرالية واليسارية "، وهذا معناه إما أن تغير تلك الأحزاب والقوى والحركات خطابها في الاتجاه الموافق للإسلام، وإما أن تظل حركات محدودة داخل النخب وإما أن تتلاشى

كالفقاعة.

الإخوان المسلمون والتي حصل مرشحوها على ٢٢ % من المقاعد هم في الحقيقة القوة السياسية الوحيدة في الشارع المصري الذي تنطبق عليه أوصاف القوة السياسية، ونلاحظ هنا أن الحركة محظورة، ولم تحصل على ترخيص رسمي، وهناك خطاب إعلامي حكومي وعلماني يحرض ضدها، وهناك مضايقات أمنية حكومية تقليدية طالتها طويلاً " تراخت هذه المضايقات قبل الانتخابات البرلمانية".

وإذا كانت النتائج الرسمية تقول بحصولها على ٢٢ % من المقاعد فإنها في الحقيقة لم ترشح لها مرشحين في كل الدوائر، والحساب الصحيح لقوتها هو أنها حصلت ٦٥ % من عدد المقاعد التي دخلتها، وهذا يعني أنها قوية جداً وتحظى بقبول شعبي واضح. ويلاحظ المراقبون هنا أن أداء الإخوان المسلمين في الانتخابات كان رائعاً. فهم يتحركون بشكل مدروس، ويستخدمون سلاح المال أيضاً في حدود، ويستخدمون أحدث التقنيات في إدارة المعركة من أجهزة الكمبيوتر العادية، والأجهزة الحاسبة المحمولة " لاب توب " ويستخدمون الهواتف المحمولة في الاتصال بالناخبين وتعريفهم بمقار لجانهم الانتخابية ودعوتهم للمشاركة واختيار مرشح الإخوان. كما لوحظ أن معظم الرموز الكبيرة والمعروفة للجماعة لم تدخل الانتخابات، وقدمت الجماعة عدداً من الشخصيات غير المعروفة أو نصف المعروفة، وهذا يعني أن الناخب اختار الاتجاه وليس الشخص، وهو إنجاز يحسب في خانة قوة الجماعة السياسية وقبولها الفكري لدى الشارع المصري، كما أن الجماعة حرصت على تقديم مرشحين شباب في معظم الدوائر، وهذا يعني أنها قوة أكثر شباباً من الآخرين الذين قدموا رموزاً معروفة وطاعنة في السن أساساً!! وهكذا فإننا لم نتجاوز الحقيقة حينما قلنا أن الإخوان المسلمين هم القوة السياسية الوحيدة في الواقع

المصري، فالمعارضة والأحزاب الأخرى هزيلة جداً، والحزب الوطني هو حزب السلطة يتلاشى برفع يد السلطة عنه!.

الأسباب الموضوعية والذاتية لصعود الجماعة كثيرة ومتنوعة والتفسيرات متضاربة في هذا الصدد، وفي كل الأحوال يجب ألا نغفل عدداً من الحقائق كالتالي

- أن الإخوان المسلمين جماعة منظمة بالفعل، ولها كوادر كثيرة ومنتشرة ونجحت في استقطاب أعداد كبيرة من الشباب وما تحت الشباب بقليل، رجالاً ونساء على حد سواء وبها طبعاً كوادر من مختلف المهن والتخصصات والأجيال.

- أن الإخوان المسلمين لا يعانون نقصاً في الإمكانيات المادية والمالية.

- أن الخطاب الإسلامي للإخوان المسلمين مقبول جماهيرياً فالجماهير المصرية تحب الخطاب الإسلامي، وهناك حالة استفزاز ديني بسبب ممارسات أمريكا وإسرائيل واحتلال أفغانستان والعراق والتحرش بسوريا وما يحدث في فلسطين. والحديث عن حرب صليبية ضد العالم الإسلامي كلها تصب في فم الإخوان المسلمين.

وإذا تساءل البعض لماذا يصب كل ذلك في فم الإخوان المسلمين فقط، دون باقي التيارات الإسلامية، فالصحيح أنه لا توجد حركات إسلامية في مصر - عملياً - غير الإخوان المسلمين، فالجماعة الإسلامية قد حلت نفسها عملياً واستقالت من الواقع بعد ما يسمى بالمراجعات والجهاد رافض للعملية السياسية برمتها، أما المسلمون المستقلون - وهم في رأيي يشكلون أغلبية الحالة الإسلامية فيتعرضون إلى حصار وقمع مزدوجين، من الحكومة والإخوان على حد سواء، بل إن الإخوان المسلمين مثلاً أكثر شراسة في قمع وحصار هؤلاء من الحكومة

ذاتها، وقد امتنع الإخوان المسلمون تماماً عن دعم مرشحين إسلاميين كبار جداً مثل مجدي حسين رئيس حزب العمل المجمد في دائرة المنيل، ومنتصر الزيات محامي الجماعات الإسلامية المعروف في دائرة بولاق الدكرور، وهكذا فإن كل الوجدان الإسلامي والاستفزاز الأجنبي يصب في حلق الإخوان فقط، وبالمناسبة فإن الإخوان لا ينكرون أنهم يمكن لهم دعم مرشح حزب وطني أو التعاون مع شخصيات وأحزاب علمانية عن دعم مرشح أو شخص ينتمي للتيار الإسلامي من خارج صفوف الإخوان.

- أن هناك إحساس حقيقي لدى الشعب المصري، بأن الحكومة المصرية أو النظام المصري قد استشرى فيها الفساد، وأن الرشوة والمحسوبية وانسداد أفق الأمل أمام الناس لتحقيق حياة أفضل، وانبطاح الحكومة المصرية أمام أمريكا وإسرائيل وعدم قيامها بأي رد فعل يرضي الناس في هذا الصدد، فضلاً عن انهيار الأحوال المعيشية، والاجتماعية والاقتصادية جعل الناس تبحث عن أي بديل، فلم يجدوا أمامهم بديل حقيقي موجود إلا الإخوان المسلمين. فكان هناك ما يسمى بالصوت الانتقامي، الذي يصوت لأي مرشح ماعدا مرشح الحكومة.

- أن هناك إحساس عام تراكم منذ فترة طويلة انتقل من جيل إلى جيل يحدث نوعاً من التعاطف مع الإخوان على ما لاقوه من تعذيب وسجون ومشانق منذ ثورة ١٩٥٢.

على جانب أخر فإنها هناك تفسيرات فيها قدر من التركيب أو شيء من نظرية المؤامرة. فالبعض يرى أن هناك توافقاً معيناً أدى إلى السماح للإخوان المسلمين بالحصول على هذه النتيجة وفق حسابات دقيقة، ويبرهن هؤلاء على ذلك بأن الحكومة المصرية كانت قادرة على اعتقال عدداً كبيراً من كوادر الإخوان في كل دائرة - كما كان يحدث في الانتخابات السابقة - وبذلك تحدث

نوعاً من الشلل لدى جهاز الإخوان الانتخابي ولكنها لم تفعل، بل أخرجت كل كوادرهم من السجن قبل الانتخابات، وسمحت لهم بالندوات والملصقات والمسيرات واستخدام شعار الإخوان الرسمي المرسوم " سيفان ومصحف " والمنطوق " الإسلام هو الحل " بدون أي مضايقات، ولم تتدخل بالقدر الكافي لدعم مرشحيها في مواجهة الإخوان، وأنها فعلت ذلك، لكي تظهر للأمريكان الذين يضغطون عليها من أجل الديمقراطية، بأن المعارضة العلمانية والليبرالية والمدنية... إلخ لا قيمة لها في الشارع المصري، وأن البديل هو الإخوان المسلمين أو التيار الإسلامي عموماً، أي أنها أخرجت العفريت من العلبة لإخافة الأمريكان، وفي نفس الوقت اتفقت حتماً مع الإخوان على السماح لهم بفعل كل شيء، بشرط ألا يتجاوز عدد مرشحيهم رقم معين، ومن ثم لا يصلون إلى نسبة حرجة " أكثر من الثلث "، لأن الحكومة تستطيع أن تمرر ما تشاء من قوانين وقرارات وترشيحات بأغلبية الثلثين في أقصى الحالات، ومن ثم إذا حصل الإخوان على نسبة حوالي الـ ٢٠ % تكون قد حققت هدفها في تخويف الأمريكان من ناحية وعدم تأثير ذلك من الناحية العملية على قرارات مجلس الشعب، أكثر من ذلك يقول بعض المحللين، أن الحكومة مقدمة على تمرير قوانين واتجاهات اقتصادية قاسية باتجاه المزيد من الخصخصة، وتغيير قوانين الإسكان وإلغاء الدعم، وهذا يمس ملايين من فقراء المصريين، ولن تكون الحكومة قادرة على ذلك إلا بتوريط الإخوان المسلمين في الموافقة على بعضها لأن هناك اتجاه بالفعل داخل الإخوان المسلمين يفسر الإسلام تفسيراً رأسمالياً.

من ناحية أمريكا - وفقاً للتفسيرات التآمرية - فإن الإخوان كانوا قد أرسلوا أكثر من رسالة تطمين إلى الأجهزة الأمريكية من خلال تصريحات قادة الإخوان - عن طريق تقسيم الأدوار - ومن خلال مواقف عملية استراتيجية مثل موافقة الحزب الإسلامي في العراق على مسودة الدستور، مما جعل الدستور يمر ومن ثم تستمر العملية السياسية الأمريكية في العراق وهو موقف خطير

جداً، وأفاد الأمريكان أيما إفادة ويمكن للأمريكان رد الجميل لإخوان مصر مثلاً في الانتخابات بالضغط على النظام بعدم التضييق عليهم، وفي الإطار ذاته نشر إخوان سوريا بياناً طالبوا فيه الحكومة السورية بالتعاون مع القرار ١٦٣٦، وحتى حماس لمحت إلى إمكانية التفاوض مع إسرائيل وبديهي أن الأمريكان يدركون أن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين كان وراء ذلك وعلى رأسه إخوان مصر بالطبع!!.

لا يمكن بالطبع أن نصدق أو نكذب هذا كله، ولكن الفاصل في المسألة هو سلوك إخوان مصر في البرلمان... هل سيقفون مع مصالح الفقراء والمستضعفين، أم العكس، هل سوف يواجهون المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة بشكل واضح أم عن طريق مواقف مترددة وملتوية تصب في خانة التعاون مع الأمريكان في المحصلة النهائية.

القدر المتيقن منه هو أن الإخوان يطرحون أنفسهم كبديل معتدل على غرار حزب التنمية والعدالة التركي، وهم يسيرون خطوة بخطوة. فاليوم هم المعارضة الرئيسية، وغداً يشكلون الحكومة... ولكن هناك بالطبع اختلافات واضحة عن تركيا، أهمها الموضوع الصهيوني والاعتراف بإسرائيل وهو أمر مستحيل بالنسبة للإخوان، وعلى كل الأحوال الواقع المصري مفعم بالمتغيرات، والأيام حبلى بالمفاجآت.

* * *